

# الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

اللجنة الخامسة

الحلقة ٢٧

المعقودة يوم الثلاثاء

١٧ تشریف بن الثانی / بن محمد ١٩٩٢

نوفمبر ١٩٦٧

۱۰۷

الدورة السابعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

## محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

**الرئيس : السيد دينو (رومانيا)**

رئيس اللجنة الاستشارية للشؤون الادارية والميزانية : السيد مسلي

المحتويات

**البند ١١١ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة**

**الند ١١٣ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة\***

\* البند ١١٤ من جدول الأعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

\* يجري النظر في هذين اليندين معاً.

... / ...

Distr. GENERAL  
A/C.5/47/SR.27  
7 December 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكا، لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٠

١ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : رد على الأسئلة التي أثارتها عدة وفود ، تدخلت أثناء مناقشة مسألة جدول الانصبة المقررة ، بادئاً بالمسائل المتعلقة بالمبدأ التي تصدى لها عدد كبير من الأعضاء ، فقال إن الاهتمام العام يتوجه نحو تبسيط طريقة تحديد الجدول وجعله أكثروضوحا . وذكر أن بعض البلدان ، من جهة ثانية ، طرحت من جديد مسألة المبدأ الساري منذ عام ١٩٤٦ ، المتمثل في أن المعيار الأول هو قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، وبالغت في هذا المبدأ إلى حد الاقتراح بإنشاء جهاز مستقل ، على مستوى رفيع للنظر فيه .

٢ - وأوضح أن الحل السهل لهذه المسألة يقوم على أساس حساب الاشتراكات بصورة متناسبة مع توزيع الدخل القومي المتوسط ، المبين في العمود الأول من جدول المرفق الخامس في تقرير اللجنة (A/47/11) . بيد أن الجمعية العامة قررت ، منذ أمد بعيد ، أنه لا بد من الأخذ بعدد من المعايير التي تسمح بالإحاطة على نحو أفضل بقدرة الدول على الدفع ، ولا سيما قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نموا ، فإن الطريقة الحالية المتبعة في تحديد الجدول هي نتيجة تراكم التدابير التصحيحية المتخذة على مدى الأعوام ، على أثر مناقشات صعبة بصورة عامة ، بغية التوصل إلى تقدير تقريري أفضل لقدرة الدول على الدفع ، مع تكييف الجدول على نحو يلائم تطور الحالة .

٣ - وهذا فقد رأينا ، تقلب الأنصبة المقررة للبلدان المتقدمة النمو وللبلدان النامية ، تبعاً للحالة السياسية والاقتصادية القائمة فيها ، وتطور طريقة تحديد الجدول وانضمام دول أعضاء جديدة إلى المنظمة . وبالرغم من أن أوجه التفاوت كانت بعيدة المدى أحياها ، فإن أقل البلدان نموا ، بوجه الإجمال ، لم تحمل عبئاً مالياً مفرطاً ، وقام بتمويل الجزء الأكبر من ثنات المنظمة البلدان الائتلا عشر التي تبلغ اشتراكاتها أرفع المستويات .

٤ - ومضى السيد علي قائلاً إنه يجب أن نحرص ، والحالة هذه ، على عدم المبالغة في الإخلال بالتوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه بتعديل الطريقة التي يقوم عليها هذا التوازن . وفي هذا الصدد ، أبدت عدة وفود ملاحظات هامة تتعلق بطول الفترة المرجعية المستخدمة وبالإبقاء ، أو عدم الإبقاء ، على معادلة تحديد أوجه التباين . وتساءلت وفود أخرى عما إذا لم يكن الجدول قد أفسح مجالاً مفرط الأهمية لنصيب الفرد من الدخل . وذكر السيد علي هذه الوفود ، من جهة ، بأن البيانات المستند إليها هي البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء نفسها ، ومن جهة ثانية ، أن نصيب الفرد من الدخل لا يوضع في الاعتبار إلا في معادلة تحفيض الاشتراكات لصالح البلدان التي يكون فيها هذا الدخل ضئيلاً .

(السيد علي)

٥ - ثم انتقل رئيس اللجنة الى مسائل أكثر تخصصا ، فرد على وفد عمان قائلا إن الاحصاءات الديموغرافية التي تستخدمها اللجنة هي الاحصاءات المنشورة في حولية الأمم المتحدة للسكان . وأوضح ، متوجه الى وفد كوبا ، أن السبب الذي لأجله يؤدي تعديل الدخل لحساب الديون الى زيادة في معدلات اشتراك عدد معين من البلدان النامية هو أن هذا التعديل يراعي تقلبات الديون لا تكبدتها : وبناء على ذلك لن يكون في صالح البلدان التي لم تقم بتسديد ديونها ، مما يعني في الواقع أنه قد يكون منافيا لمصلحتها . أما المشكلة التي أثارتها ليبا وعمان ، المتعلقة بالبلدان التي يعتمد دخلها القومي الى حد بعيد على مورد غير قابل للتحدد ، فقد تناولتها اللجنة في إطار دراستها لمختلف التحديات الممكنة للدخل القومي . ونحن نصطدم هنا ، لسوء الحظ ، بصعوبات كبيرة من حيث التعريف والتحديد الكمي .

٦ - وتناول ، في ختام بيانه ، الملاحظات التي أبدتها البلدان المنفصلة عن الاتحاد السوفيافي وعن يوغوسلافيا سابقا ، فقال إن اللجنة ستبذل جهودها لتصحيح أوجه التناقض في الحل الانتقالي مع الحرص على أن تكون الأنصبة المقررة لهذه البلدان في الجدول القادم أكثر انسجاما مع حالتها الجديدة . وفي الحالة الخاصة لأوكرانيا وبيلاروس ، لم تسع اللجنة بأية طريقة الى التدخل في تحديد صفتهم كعضوين . وجل ما في الأمر هو أنه كان لزاما على اللجنة ، لأول مرة ، أن تحدد معدل اشتراكهما بالاستناد الى بيانات حقيقة ، وهذا ما فعلته ، على غرار ما فعلت بالنسبة للدول الأخرى التي انضمت مؤخرا الى المنظمة .

٧ - السيد غوديم (أوكرانيا) : شكر رئيس لجنة الاشتراكات للتوضيحات التي قدمها ، لكنه قال إنه يود أن يعرف ما هو السبب الذي دعا الى إعادة النظر في القرار المتتخذ باتفاق الآراء بشأن أوكرانيا في الوقت الذي لم يتم فيه دفع اشتراكات الدول الأعضاء الأخرى ، علما بأن مركز أوكرانيا لم يتغير . وذكر أنه يمكن التساؤل عما إذا كانت اللجنة قد تصرفت تبعا لاعتبارات سياسية ، منتهكة بذلك المادة ٢ من الميثاق ، التي تنص على أن الأمم المتحدة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها . وأعلن أن وفد أوكرانيا لا يفهم لماذا لم تستحسن اللجنة ، في هذا الصدد ، تطبيق مبدأ الحد من التقلبات . وأوضح أن هذا الخروج عن مبدأ يحظى بالاحترام حتى الآن قد أسفه عن زيادة اشتراك أوكرانيا بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة . وأن وفد أوكرانيا لا يرى أثرا ؟ أي منطق في التوضيحات التي قدمت .

٨ - ومضى قائلا إنه كان من الأقرب الى المنطق ، بدلا من إعادة النظر في النصيب المقرر لكل من أوكرانيا وبيلاروس ، أن تطلب اللجنة - بعد حساب الأنصبة المقررة للدول الأعضاء الجديدة - من الدولة التي خلفت الاتحاد السوفيافي السابق أن تتحمل هي عبء الرصيد غير الموزع من النصيب المقرر لهذه الدولة ، ما دامت هي التي تتحمل التزاماته . وإن أوكرانيا على استعداد لدفع الاشتراك الذي كانت اللجنة

(السيد غوديما ، أوكرانيا)

ستحدده بهذه الطريقة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ . ولقد كانت على الدوام ، تنظر بالتقدير ، الى أن اللجنة تسعى الى أن تبقى بمعزل عن كل تأثير سياسي . ولنصح أن الجداول السابقة لم تعد بدون صعوبة ، فذلك يرجع الى أن اللجنة كانت تتبع طريقة تسمح لها بالتوصل الى حل مقبول من جانب جميع الدول الأعضاء ، بفضل حلول وسطى معقولة . ولكن الحال لم يكن على هذا الشكل في دورتها الماضية . وبناء على ذلك ومن أجل تجنب ايجاد سابقة للتعديل التعسفي لقرار تم اتخاذه بتوافق الآراء وإقرار حالة يمكن أن تفضي في النهاية الى تقييم الميثاق والظام الداخلي ، يوجه وفد أوكرانيا نداء الى أعضاء اللجنة الخامسة لكي تقتصر توصيات اللجنة على تحديد اشتراكات الدول الأعضاء الجديدة . وإذا كان الأمر بخلاف ذلك ، فسيصعب على أوكرانيا أن تضم صوتها الى توافق الآراء بشأن تقرير اللجنة .

البند ١١٣ من جدول الأعمال : النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) A/C.5/47/25 : A/47/30  
و A/C.5/47/36 الى (38)

البند ١١٤ من جدول الأعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) A/47/9 :  
(A/C.5/47/25 و A/C.5/47/8 و A/47/578

٩ - الرئيس : أبلغ اللجنة أنه تلقى رسائل من موظفي منظمة العمل الدولية ونقابة الموظفين من فئة الخدمات العامة في المنظمة الدولية للزراعة والأغذية . وقال إن هاتين الجهتين تعارضان تعديلات طريقة حساب المعاش التقاعدي لموظفي الخدمات العامة ، التي اقترحها لجنة الخدمة المدنية الدولية والميزانية ، وتعتبران القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة في تموز/ يوليه ١٩٩٢ منافية للقانون .

١٠ - السيد اينوماتا (اليابان) : أبدى قلقه البالغ لأن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية قد لجأ من جديد الى دفع تعويض خدمة خاص لجميع موظفيه تقريبا ، وذلك خلافا للرأي القطعي الصادر عن الجمعية العامة وللجنة الخدمة المدنية الدولية . وقال إن هذه الممارسة منافية لصلة وجود النظام الموحد ذاته . ألا وهي تجنب المنافسة بين الهيئات وتشجيع تحرك الموظفين . يضاف الى ذلك أننا ، حتى لو افترضنا أن القواعد السارية لا تتحلى بما يكفي من مرونة وأن جدول المرتبات لا يناسب هذه الهيئة أو تلك ، فلا ينبغي البحث عن حل لكل حالة على حدة ، بل على صعيد المنظومة ككل . ولذا فإن وفد اليابان يؤيد بشدة توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بأن تدعوها جميع المؤسسات لتوفد من يمثلها في المجتمعات المخصصة للنظر في الاقتراحات المتعلقة بالمرتبات والتعويضات وغيرها من ظروف العمل . ويرى أنه يجب التفكير في توسيع نطاق سلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية إذا بدا ذلك ضروريا للحيلولة دون اتخاذ مبادرات غير مرحب بها ، مثل مبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(السيد اينوماتا ، اليابان)

١١ - ثم أشار وفد اليابان إلى ذلك الفصل من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/47/30) المخصص على وجه التحديد للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، فقال إنه يرى ، أولا ، أنه لا بد من المحافظة على العلاقة بين استحقاقات المعاش التقاعدي للموظفين المعينين ، غير المصنفين في المالك ، والاستحقاقات التي تدفع لنظارتهم المشتركين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية . وإن اقتراح فريق "بلانشار" هو اقتراح غير مقبول ، إذ من شأنه أن يسفر عن أوجه تفاوت لا مبرر لها ، حتى ولو روعيت في ذلك القيود الناظمة لولايات المعينين . ومن بين التصين البديلين للذين تقتصر حماهم لجنة الخدمة المدنية الدولية ، تتميز الصيغة الأولى بأنها لا تقتضي نفقات إدارية لإدارة الاشتراكات . ولكنه لا يمكن لوفد اليابان أن يؤيد أيًا من هذين الاقتراحين بدون الحصول على ايضاحات بشأن حساب معدلات التعويض عن الدخل ، التي تبدو للوفد مرتفعة بصورة تثير الدهشة .

١٢ - وذكر أن أخطر مشكلة يشيرها الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الخدمات المدنية هي الظاهرة المسممة عكس الدخول التي قد تسيئ ليس إلى معنويات الموظفين الإداريين فحسب ، وإنما قد تزعزع استقرار المنظومة ككل . وأعلن أن وفد اليابان يرحب بالتدابير الأولى التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لإزالة الشوائب ويعول عليها للتوصل بسرعة إلى تسوية لهذه المشكلة . ويشير الوفد كذلك إلى أن الجمعية العامة قد وافقت ، في قرارها ١٩٢/٤٦ - ثانيا ، على تطبيق طريقة معدل الاستعاضة عن الدخل على موظفي فئة الخدمات العامة أسوة بغيرهم من الموظفين ، ويؤيد بلا تحفظ البيان الذي أدى به ممثلو الهيئات الإدارية أمام اللجنة المختلطة لصندوق المعاشات التقاعدية المشترك ، الوارد في الفرع جيم من المرفق الثامن لتقرير اللجنة المذكورة (A/47/9) .

١٣ - واستطرد قائلا إن وفد اليابان يهتم اهتماما جديا بتحسين ظروف عمل الموظفين الإداريين وموظفي الفئات العليا ، الذي يتصل بمسألة أعم ، هي مسألة تعزيز نوعية الموظفين . فمن الضرورة الازمة ، في الحقيقة ، اجتذاب أكثر المرشحين تأهيلًا ، حتى ولو كانوا من بلدان ، نصيب الغرد من الدخل فيها مرتفع جدا - وذلك مع ترشيد الهياكل ، بغية المحافظة على مستوى معقول للأعباء التي تمثلها هذه الهيكليات بالنسبة للدول الأعضاء .

١٤ - أما فيما يتعلق بتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ، فإن وفد اليابان يؤيد زيادة ٦,٩ في المائة على جدول المرتبات الأساسية الدنيا ، إذا سمح بذلك الحالة المالية ، ويوافق على الاقتراح الرامي إلى قيام لجنة الخدمة المدنية الدولية بدراسة الجداول الخاصة التي ينبغي تطبيقها في بعض المجالات التقنية

(السيد اينوماتا ، اليابان)

المتخصصة ، مع العلم الصريح بأنه لا ينبغي تعميم هذه الممارسة ، بل يجب أن تقتصر بصورة حازمة على بعض الفئات المهنية . وإذا يمتنع الوفد الياباني عن معارضته النتائج الواردة في الفقرة ١٣٠ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية بقصد نظام بدلات السكن ، فهو يطلب من اللجنة المذكورة أن تضع نظاماً متسقاً ، ويصر على أن تترافق كل زيادة في المخصصات والتعويضات مع الاحترام الحازم للقواعد السارية على منحها وحسابها . وأخيراً ، يرى الوفد الياباني أنه يجب عدم الاستعجال في البت في الأحكام السارية حالياً - ولكن منذ عامين فقط - المتعلقة ببدل الانتقال والمشقة ، وانتظار صدور التقرير الذي تعتمد لجنة الخدمة المدنية الدولية إعداده في عام ١٩٩٥ .

١٥ - وتناول ، في النهاية ، ظروف عمل موظفي الخدمات العامة فقال إن الوفد الياباني لا يؤيد كل التأييد مبدأ تطبيق أفضل الظروف السائدة في كل مراكز العمل ، لأنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع المرتبات ارتفاعاً كبيراً . ويجب ألا ننسى أن مشكلة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إنما تعود إلى تقليص الفجوة بين أجور الموظفين من فئة مدير وأجور موظفي الخدمات العامة ، وسيتحتم في يوم ما تحديد مبادئ توجيهية تتبع تحديد موقع هؤلاء بالنسبة إلى أولئك . وأعلن في ختام بيانه أن الوفد الياباني يؤيد بلا تحفظ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن الأسلوب العام المنتظر لتقسيم الحقائق عن أفضل ظروف عمل مطبقة في المدن المتخذة مقراً للأمم المتحدة (الفقرة ٢٢١) .

. (A/47/30

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥